مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد 07 / العـدد: 01 (2023)، ص 430– 449

تركيا بين تحديات المحافظة على الهوية القومية للدولة والمطالب العرقية الكردية

Turkey between the challenges of preserving the state,s national identity and Kurdish ethnic demands

بلقاسم مربعي [1]، فوزي نورالدين [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة – belkacem.merbai@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة – Fouzi1norbis@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/29 تاريخ القبول: 2023/03/14 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص: تسعى هذه المقالة لتحليل واحدة من المعضلات التي تواجه العديد من الدول القومية ، والمتمثلة أساسا في المخاطر والتحديات الناتجة عن متطلبات المحافظة على الهوية و الايديولوجية القومية التي بنيت عليها الدولة وهذا ما ينطبق على الصراع الايديولوجي العرقي المستمر بين الدولة التركية والجماعات الكردية ، وقد تم التطرق في هذه المقالة إلى أهم الأطر النظرية المفسرة لدور نموذج الدولة القومية في بروز النزعة العرقية للأقليات ، مرورا بمراحل تأسيس تركيا الحديثة وظهور المعضلة الكردية التي ساهمت في بروز صراع الهويات وتزايد المطالب العرقية للأكراد ، الأمر الذي عقد من آفاق التسوية في الوقت الراهن .

كلمات مفتاحية : تركيا ، الأكراد ، القومية ، العرقية ، الصراع ، الايديولوجية.

Abstract : This article seeks to analyze one of the dilemmas that facing many nation-states, mainly the risks which are arised from the requirements of preserving the national identity and ideology on which the state is built, that refers to the ethnic ideological conflict between the Turkish state and Kurdish groups. The most important theoretical frameworks explain the role of the nation-state model in the emergence of the ethnic tendency of minorities, passing through the stages for establishing modern Turkey and the emergence of the Kurdish dilemma that contributed to the emergence of the conflict of identities and in the same time this problem led to increase the ethnic demands of the Kurds, which complicated the prospects for settlement at the present time.

Keywords.: Turkey, the Kurds, nationalism, ethnicity, conflict, ideology.

المؤلف المرسل : بلقاسم مربعي، **الايميل:** belkacem.merbai@univ-biskra.dz

مقدمة:

تشكل التركيبة العرقية للدولة التركية الحديثة استمرار للوضع الإثني المعقد الذي كانت عليه الدولة العثمانية طيلة ستة قرون ، ومع تأسيس الدولة التركية الحديثة سنة 1923 على أساس قومي يرتكز على جعل القومية التركية هي محور و أساس الدولة ، مع حرمان الأكراد من حقوقهم ونيل استقلالهم ، برزت المعضلة الكردية بكل حساسيتها ورهاناتها مشكلة عقدة للساسة الأتراك ومهددة لأمن واستقرار الدولة التركية، خصوصا مع انتشار الاكراد على عدة دول مجاورة و تدخل الدول الكبرى والإقليمية في تأجيج الصراع .

لقد ساهمت السياسة و الإيديولوجية القومية المتشددة التي تبنتها الدولة التركية والتي ترتكز على رفض أي محاولة للتعبير أو السعي لإبراز أي هوية عرقية أخرى تتعارض أو تنافس الطابع القومي للدولة التركية في بروز تناقض صارخ بين فعلين ، فعل حرص الدولة التركية للمحافظة على الطابع القومي الذي تأسست عليه الدولة في مقابل فعل حرمان ومنع الأكراد من تأسيس دولتهم على أساس قومي أو عرقي مثلهم مثل الأتراك ، هذا التناقض بين المتغيرين ساهم في بروز واستمرار الصراع بين الطرفين ، خصوصا مع شعور الأكراد بالحرمان و التهميش المقصود لهويتهم وإرغامهم على الاندماج القسري في الإيديولوجية العامة للقومية التركية ، ورفض أي محاولة للانفصال أو الاستقلال عنها ، وانطلاقا من هذا الطرح يمكن طرح الإشكالية التالية :

– كيف ساهمت إيديولوجية الطابع القومي للدولة التركية في بروز واستمرار القضية الكردية ؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

– ما هي أهم المقاربات النظرية المفسرة لدور نموذج الدولة القومية في بروز النزعة العرقية للأقليات ؟

– كيف ساهم تبني الخيار الايديولوجي القومي لتركيا الحديثة في بروز النزعة الانفصالية العرقية للأكراد ؟

– إلى أي مدى ساهمت المعضلة الكردية في تهديد وزعزعة استقرار تركيا، وهل يمكن أن يكون لها آفاق للتسوية في المنظور القريب ؟

و للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية يمكن اختبار الفرضيات التالية :

– كان لتبني الطابع الايديولوجي للقومية التركية الدور البارز لبروز النزعة الانفصالية العرقية للأكراد .

– كلما تمسك النظام السياسي التركي بالطابع القومي للدولة ومارس التضييق على المطالب العرقية للأكراد كلما تفاقمت الازمات المجتمعية .

– استمرار المعضلة الكردية مع اتباع الخيارات العسكرية لحلها يساهم في زعزعة استقرار الدولة التركية والمنطقة ككل .

أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى :

– الإحاطة بأهم الآليات و الميكانيزمات الواجب اتباعها, لمواجهة التحديات التي تهدد الدول القومية في حالة تبني ايديولوجية قومية متشددة تخدم هوية الجماعة المسيطرة وتتعارض مع حقوق الأقليات و العرقيات الأخرى .

– رصد أهم المسارات و التحولات التي عرفتها القضية الكردية ومدى تأثيرها على تماسك البنى المجتمعية في تركيا.

– محاولة استشراف مآلات القضية الكردية في ظل التدخل الخارجي وعدم استقرار الجوار الاقليمي لتركيا .

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج , بدأً بالمنهج الوصفي التحليلي , وذلك من خلال صياغة اشكالية الدراسة وفرضياتها , مرورا بدراسة أهم المقاربات النظرية التي فسرت القضية الكردية ووصولا الى استخلاص اهم النتائج والحلول المتوصل إليها , وتم ايضا الاستعانة بمنهج دراسة الحالة لدراسة القضية الكردية ومدى تأثيرها على استمرار الطابع الايديولوجي القومي للدولة التركية , إلى جانب توظيف المنهج التاريخي لتتبع المسار التاريخي للقضية الكردية والعوامل المتحكمة فيها و مآلاتها المستقبلية .

ويمكن الاجابة على الاشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية :

أولا : المقاربات النظرية المفسرة لدور نموذج الدولة القومية في بروز النزعة العرقية للأقليات.

تعددت المقاربات النظرية المفسرة لانعكاس دور نموذج الدولة الأمة على إثارة النزعة الانفصالية للعرقيات، حيث برز الاتجاه السلوكي الذي يتحكم في العلاقة بين الطرفين ويحدد طبيعتها مرورا بالمقاربة

السلطوية المرتبطة بالإكراه الذي تمارسه الدولة من خلال السلطة والقوانين التي تحكمها، ووصولا إلى المقاربة العولمية والتأثيرات التي أصبحت تشكلها على سيادة الدول ومدى تحكمها في الوضع الداخلي .

1- المقاربة السيكولوجية:

يرى **إتيان بالبيار** Étienne Balibar أن الدولة في أوروبا فقدت معالمها اليوم فلاهي دولة قومية ولاهي متعددة القوميات ، وهذا انطلاقا من التناقص التدريجي لسلطات المركز على الأطراف أو اختفائها تماما في بعض الدول، وهذا نتيجة ضعف قدرة الدولة على إدارة الترابط المعقد للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة ما بعد الحداثة ، وهذا ما ولد تنامي الشعور بعدم الرضا و أزمة للشرعية تهدد بتقويض الهوية القومية التي بنيت على أساسها الدولة في أوروبا ، ومنه برزت أشكال جديدة من موجات التحرر الشعبي من وهم فاعلية مؤسسات الدولة والنخب السياسية ، مما ساهم في تزايد الشعور بالخوف على هوية الدولة وتماسكها الاجتماعي بسبب تنامي الاتجاهات العرقية الإقصائية [1] ، ويتزامن هذا الشعور في نفس الوقت مع خوف الأفراد من تفكك الدولة نفسها وزوالها وكمحاولة لتخطى هذا المصير تتمسك الجماعات القومية بخصوصياتها الثقافية وتتبني فكرة إنشاء دول تحفظ لها تلك الخصوصيات.[2]

وعموما تشير التجارب البشرية بشكل عام إلى وجود نمطين من التفاعلات بين المكونات المختلفة للمجتمعات ، نمط سلبي يسوده التعصب والذي من مظاهره تفشي الصراعات والعنف و إقصاء الآخر المختلف ، مما يكبد المجتمعات التي ينتشر فيها خسائر فادحة في حالة من التخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، فهناك ملايين من البشر صاروا ضحايا تلك الصراعات .

أما النمط الثاني من التفاعل فهو إيجابي قائم على أساس التسامح والتعايش بين المختلفين فكريا وعرقيا ، فالتعايش السلمي يجلب للمجتمعات المتنوعة عرقيا التقدم والرخاء ونشر قيم الاحترام والتنوع وحماية حقوق الانسان بعيدا على الإقصاء و التهميش ونبذ الآخر المختلف ، مما يساعد في ازدهار المجتمع وتطوره في جميع المجالات ، لذلك شكل التعصب وغياب الشراكة الحقيقية بين المكونات المجتمعية تحديا سياسيا يهدد استمرار كيان الدولة وتماسك نسيجها الاجتماعي. [3]

الشكل 1: المخرجات السلوكية كما حددها جوردون ألبورت Gordon Allport

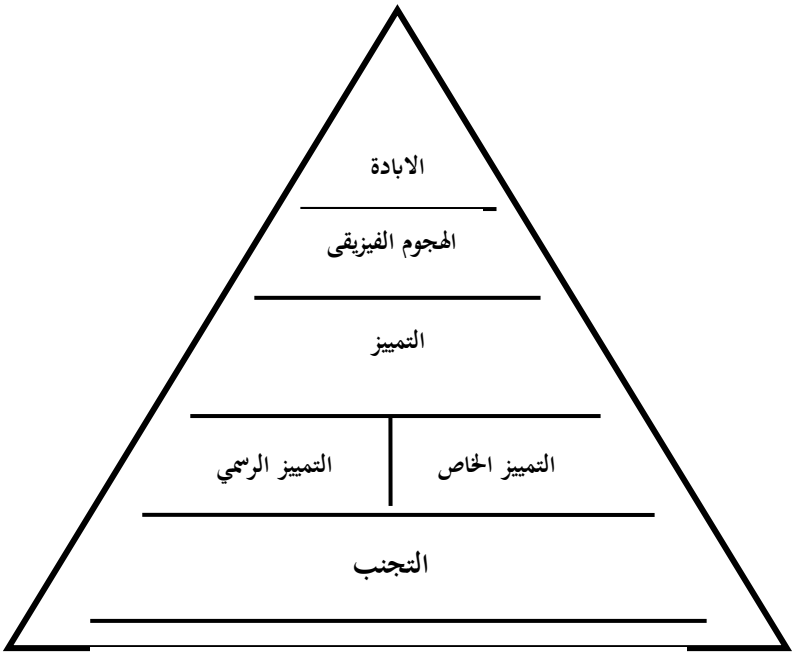

الامتناع عن التعبير خارج حدود الجماعة الداخلية

المصدر: هيوا حاجي ديلوني ، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية ، أربيل : مؤسسة موركياني للبحوث والنشر 2008 ، ص 44 .

من خلال الشكل السابق الذي يمثل المخرجات السلوكية للتعصب ، نلاحظ أن التفاعل السلبي بين المكونات المجتمعية ، غالبا ما يؤدي إلى بروز ظاهرة التعصب والتي تبدأ بانفصال اجتماعي للجماعات ومن مظاهره التجنب والامتناع عن التعبير خارج إطار الجماعة ، مما يؤدي إلى بروز سياسة التمييز الرسمي وغير الرسمي والتي يعقبها الهجوم الفيزيقي الذي يمكن أن يتطور إلى الإبادة و الاستئصال .

2- المقاربة السلطوية :

يري جورج بوردو (Georges Burdeau) أن الحياة السياسية والتحرك دوما للوصول إلى السلطة يشكل باستمرار خصومات بين السلطة القائمة ومختلف أنواع القوى التي تحاول الحلول محلها ولكن ما تتميز به الدولة التعدية هو أن مثل هذه المطالب تعتبر شرعية فيها ، ولكن في المقابل قد تنشأ نزعة إقطاعية داخل الدولة التعددية نفسها اذا عجزت عن تلبية مطالب مختلف الجماعات والمكونات المجتمعية ، وهذا يعني أن

الهويات تنبعث داخل الدول التعددية القومية اذا عرفت الدولة نفسها قصور في توفير الأمن والنظام والعدالة الاجتماعية ، مما يضطر الأفراد إلى البحث على مصادر بديلة لتوفر لهم الأمن والاستقرار ، وتتمثل هذه المصادر عادة في الجماعات التي يسبق وجودها وجود الدولة نفسها. [4]

أن الدولة هي الأداة الوحيدة الفعالة لممارسة الإكراه الشرعي فهي بذلك تجعل من الجماعة التي تحكم سيطرتها عليها بمثابة الجماعة الأعلى مكانة مقارنة بغيرها ، لأن القوة التي تحتكرها الدولة هي نفسها التي تدفع إلى بروز تنافس وتنازع بين الأقليات والجماعة المسيطرة على الدولة ، فالدولة بهذا تحولت إلى باعث أساسي في توليد النزعة الاقطاعية الجديدة ، وقد كانت الجماعات العرقية في الماضي ترفض الخضوع لقانون الدولة وتحاول أن تنعزل إقليميا عن الدولة رغبة منها لنيل الاعتراف باستقلالها ، أما في الوقت الراهن فهي تعمل على مهاجمة سلطة الدولة من أجل نيل حقوقها وفرض قانونها بموازاة قانون الدولة .[5]

وقد استند كل من هيكتور و ليفي (Héctor – Lévy) في تفسير هذه الظاهرة إلى العامل الطبقي الإثني , حيث يقران بوجود آليتين تساعدان في محافظة الجماعة العرقية على هويتها في أوروبا الآلية الأولى تساهم في تشكيل الجماعات الإثنية ، حيث أنها تجسد النطاق الذي تعمل فيه عضوية الجماعة group (membership) على تحديد طبيعة فرص الحياة لدى الأفراد ، ومن هنا فإن الهوية الإثنية في الديمقراطيات الغربية تصبح أكثر قوة في أوساط الجماعات الواقعة في أسفل النظام الطبقي، لأن تشكل الجماعة كان على أساس إنفعالي مما يساهم في توليد حس الانتماء بين أفرادها ويجعلهم متمسكون بالثقافة الطرفية أكثر (Peripheral Culture) ، أما الآلية الثانية تساهم في تكوين التلاحم الإثني خصوصا عند تمكن أفراد الجماعة العرقية من احتكار نوع معين من التخصصات داخل البناء الوظيفي للدولة ومنع غيرهم من الوصول إليها .[6]

وأرجعت (**إليزابيث بيكار**) – (Élizabeth Picard) صحوة الجماعات المختلفة إلى فشل الدولة القومية ، حيث تلجأ الأقليات لمواجهة عجز الدولة في تحقيق الأمن والعدل الاجتماعي إلى مخزونها من الصور والرموز والأساطير المشتركة لتقوية التلاحم والتعبئة بين أفرادها، وفي المقابل تتبع الدولة ثلاث خيارات لمواجهة هذه الجماعات :

– الخيار الأول: وهو التفاوض مع الجماعات المتمردة للنظر في مطالبها إن كانت الدولة مستقرة وذات مؤسسات شرعية وراسخة.

– الخيار الثاني: قمع مطالب الجماعات واعتبارها تمردا وتهديدا بالانفصال إن كانت الدولة متسلطة.

– الخيار الثالث: الدخول في حالة صراع بين الدولة وبين الجماعات المتنافية إذا كنت الدولة ضعيفة.[7]

3– المقاربة العولمية :

إن الخطر المحدق بالطابع القومي للدولة ذات السيادة ، لا ينحصر في الشأن الداخلي للدولة فقط بل يمتد إلى العلاقات الدولية ، حيث يؤكد (**آدامس** – Adams) على أن العولمة حدت من سيادة الدولة, لذلك كان اهتمام الفكر السياسي الغربي بمسالة الهوية نابع من نزعته المركزية العقلانية المجسدة في شعوره بعقدة التفوق وبضرورة دمج الشعوب الأخرى في الهوية الحضارية الأورو– أمريكية عبر نشر الديمقراطية . [8] لذلك أصبحت مسألة المحافظة على الخصوصية الثقافية لمختلف الجماعات وضمان استمرارها بما فيها الدول التي تأسست على أساس قومي يراعي ثقافة الأغلبية ، تحدي وإشكالية كبيرة تتعلق بالآثار المستقبلية الناجمة عن الثقافة المعولمة وفق النموذج الغربي[9]، مما سيضاعف من أزمة بناء الدولة الأمة على أساس قومي، إلى جانب أن سياسات العولمة ساهمت في زيادة معدلات الهجرة والحركة بين الدول، وبالتالي الشعور بالاختلاف والتهديد لوحدة الدولة وحكم الجماعة المسيطرة . [10]

وقد خلقت عولمة الاقتصاد انطباع لدى الكثير من الجماعات العرقية الغنية بأن الحكومات المركزية أصبحت غير نافعة ولا تقوم بما هو مطلوب منها, وأن موضوع الاستقلال عنها سيكون من أفضل الخيارات، حيث يعتقد (**كينشي أوهما** – Kenichi Ohma) أن الدولة القومية تتناسب مع المرحلة المبكرة للتاريخ الصناعي لأنها تفتقد اليوم الى الإرادة والمصداقية و الوسائل التي تسمح لها بلعب دور فعال في الاقتصاد العولمي .[11]

ثانيا– تأسيس الدولة القومية التركية الحديثة وبروز القضية الكردية :

لقد كان الضعف الذي عانت منه الدولة العثمانية في أيامها الأخيرة والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية الدور البارز في قيام تركيا الحديثة ، ولكن مع تحقق الاستقلال وتحرير الأراضي التركية التي أحتلها

الحلفاء برزت المعضلة الكردية بعد تنكر الجميع لمطالب الأكراد في الاستقلال ، مما فتح بذلك باب من الصراعات المستمرة إلى اليوم .

1- إنهيار الخلافة العثمانية و تأسيس الدولة التركية القومية :

تأسست الدولة التركية القومية الحديثة ذات الاتجاه العلماني على أنقاض الامبراطورية العثمانية التي دامت حوالي ستة قرون من 27 يوليو 1299 م حتى 29 أكتوبر 1923 ، والتي عرفت ضعفا وتقهقرا كبيرين خصوصا في القرن السابع عشر الميلادي، حتى سميت بالرجل المريض ، مما أدى الى احتلال الكثير من مقاطعاتها . [12] وقد رفض الأتراك الخضوع للاحتلال فقامت ثورة في جميع أنحاء البلاد ، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ، عقدت على أثرها مؤتمرات عديدة لاستنهاض الوعي القومي و إنقاض البلاد من التقسيم ، وتشكلت حكومة وطنية ، ألغت جميع القوانين ، ووضعت السلطان خارج إطار الحكم ، وهذا ما جعل الحلفاء يقومون بهجوم عنيف في 22 جوان 1922 سيطروا على إثره على مناطق مهمة في الأناضول وشرقي تراقيا ، وقد كانت من نتائجه فرض معاهدة سيفر والتي من أهم بنودها :

- حصول اليونان على جزر بحر ايجه ومنطقة تراقيا .
- منح أزمير والأقاليم الداخلية التابعة لها استقلالا ذاتيا تحت اشراف اليونان .
- وضع منطقة أضاليا في جنوب غرب الأناضول ، قونية وأفيون قرة حصار تحت الاشراف الإيطالي .
- تسيطر فرنسا على مناطق كيليكيا ومرعش والرها وعينتاب .
- تسيطر بريطانيا على ديار بكر وولاية الموصل.
- تسيطر أرمينيا على الولايات الشرقية الواقعة إلى الشمال من خط ارزنجان- موش - نفليس وقان.
- دولة كردية ذات استقلال ذاتي في الولايات الشرقية تحت الحماية البريطانية.

هذه المعاهدة التي وقعها السلطان محمد السادس رفضتها الحكومة الكمالية ووضعت مخططا لاستعادة الأراضي المحتلة ، حيث أقر الحلفاء بالانتصارات التي حققها الكماليون في مؤتمر الصلح في لوزان و أعلن على إثرها مصطفى كمال قيام الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923 وعاصمتها انقرة .[13]

2- بروز القضية الكردية :

يشكل الأكراد أحد أهم المكونات العرقية في منطقة الشرق الأوسط، ويبلغ عددهم حوالي 40 مليون نسمة، يتوزعون بالأساس على أربعة دول هي (تركيا ،العراق ،ايران وسوريا) ولهم إمتدادات نسبية في أرمينيا ولبنان، وتتواجد أكبر نسبة منهم في دولة تركيا خصوصا في شرقها ، وتعد النزعة الطائفية القبلية عامل رئيسي في التنظيم الاجتماعي للأكراد ،مما جعلهم يشكلون قوة ضغط على النظام التركي .[14]

إن المعضلة الكردية تعود جذورها بشكل أساسي إلى زمن تأسيس الدولة العثمانية وصراعها مع الصفويين ، إلا أن الارهاصات الأولى لهذه المعضلة برزت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بسبب تنكر جل الأطراف للوعود التي قدمت لإعطاء وطن مستقل خاص بالأكراد كما فعلو مع الأرمينيين، حيث قام الحلفاء بمحاولة استمالة الأكراد وقدموا لهم وعود بتأسيس دولة كردية مستقلة تحت الحماية البريطانية إذا ساعدوهم في حربهم ضد الأتراك، وفي المقابل حاول الأتراك بقيادة مصطفى كمال ضم الأكراد إلى جانبهم ووعدوهم بتمكينهم من حقوقهم القومية ، وقد ساهمت الانتصارات التي حققها مصطفى كمال واسترجاع أغلب الأراضي التركية في وأد الحلم الكردي بإقامة وطن قومي خاص بهم ، مما ساهم في بروز صراع محتدم بين الطرفين . [15]

3 – تطور الأزمة الكردية : يمكن تمييز مرحلتين مرت بهما الأزمة الكردية:

– المرحلة الاولى :

انتقل فيها مسار الأزمة الكردية من مرحلة " السلام المستقر stable peace" تزامنا مع معاهدة سيفر 1920 م ، التي نصت في أحد بنودها على منح الأكراد الاستقلال تحت إشراف الحماية البريطانية إلى "مرحلة السلام غير المستقر unstable peace " خصوصا مع بروز القومية التركية على يد أتاتورك والذي استطاع فرض تسوية جديدة في معاهدة لوزان 1923 م ، والتي قضت على حلم تأسيس وطن خاص بالأكراد ، لتبدأ بذلك سلسلة طويلة من الأزمات و حروب الكر و الفر بين الطرفين ، خصوصا مع زيادة تأثير التدخلات الدولية و الإقليمية في تأجيج الصراع ، حيث رأى القوميون الأتراك أن الحديث عن وجود شعب أو ثقافة تخالف ثقافة الشعب التركي سيؤدي إلى زعزعة و تهديد الوحدة الوطنية .[16]

– المرحلة الثانية :

وهي الفترة التي أعقبت نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، و في ظل التعددية الحزبية و وصول الحزب الديمقراطي للبرلمان، تم رفع بعض القيود عن الأكراد و دخلوا في مرحلة هدنة نسبية مع الحكومة تحت شعار (السلام المستقر – stable peace) نتيجة إدراك الطرفين بأن تحقيق المصالح المتعارضة يجب أن يكون دون عنف. وقد استمرت هذه المرحلة إلى غاية ظهور (**حزب العمال الكردستاني** kurdistan workers party) سنة 1979 م، الذي تبنى النهج العسكري في مواجهة الحكومة التركية التي صنفته ضمن الحركات الإرهابية، وعليه فأن تزايد التصعيد والمواجهة بين الطرفين والخسائر الكبيرة الناجمة عنهما ساهم في تعقيد الأزمة الكردية. [17]

ثالثا – بروز التناقض بين الطابع القومي للدولة التركية والنزعة العرقية للأكراد:

لقد كان لتأسيس الدولة التركية الحديثة على أساس إيديولوجي قومي متعصب للقومية التركية وشعور الأكراد بالتهميش و الإقصاء بسبب تنكر الجميع للوعود التي قدموها لهم لتأسيس دولة مستقلة خاصة بهم، الدور الكبير لبروز المعضلة الكردية، ومن خلال هذه المعضلة برزت إشكالية التناقض بين قيام دولة على أساس قومي متعصب لقومية معينة آلا وهي القومية التركية، في مقابل حرمان عرق وقومية أخرى لها كل المقومات والشروط التي تمكنها من تأسيس دولتها المستقلة، من شعب وإقليم وإرادة سياسية من طرف النخب الكردية، وتتمثل أهم مظاهر هذا التناقض في مؤشرين أساسين :

1– تأسيس الدولة التركية وفق شعار الدولة الأمة :

إن الدولة الأمة كانت منذ نشأتها الأولى (**قوة علمانية استيعابية – An assimilationist secular power**) ، والجماعة المهيمنة في المركز لم تكن متسامحة مع التباين العرقي، ضمن نطاق حدود الدولة، لأن تحقيق التماسك الداخلي يتطلب تفعيل آليات الاندماج الاجتماعي والثقافي والتخلص التدريجي من الانتماءات والولاءات الفرعية لصالح القومية المسيطرة على مركز الدولة [18]، وهذا ما ينطبق على حالة تأسيس الدولة التركية التي تحولت من إمبراطورية متعددة القوميات إلى دولة أمة على أساس قومي ، مما استلزم إعادة تشكيل المجالات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والثقافية ، وقد ارتكزت عملية تأسيس

الدولة القومية في تركيا على ثلاثة أبعاد (اللغة ، التعليم والمواطنة) وذلك من خلال ثلاث مراحل: الفترة الأول (1920-1923) وتبدأ مع افتتاح الجمعية الوطنية الكبرى (GNA) وتنتهي بإعلان الجمهورية ، و الفترة الثانية (1924-1929) تتميز بسلسلة من التحولات الجذرية التي تراوحت بين قانون **هات** إلى إصلاحات العلمنة . أما الفترة الثالثة (1930-1938) عزز فيها حزب الشعب الجمهوري سلطاته ، و تبلورت فيها طبيعة الأمة التركية وقواعد الانتماء إليها على أسس لغوية (استيعابية) مع تراجع مكانة الدين في الدولة [19]، وقد منع استخدام اللغة واللباس و الفولكلور والأسماء الكردية في المناطق التي يقطنها الكُرد، وصنفت الحكومة التركية الاكراد على أنهم أتراك الجبل في محاولةٍ لإنكار وجود العرق الكردي ، إضافة إلى إهمال التنمية في المناطق الكردية ،كل هذه العوامل جعلت الاكراد لا يشعرون بقيم المواطنة الحقيقية والانتماء الى الأمة ، الأمر الذي دفع باتجاه بروز صراع و تمردات مستمرة بين الطرفين ،كان من أهم نتائجها تأسيس حزب العمال الكردستاني الذي يهدف الى انتزاع الاعتراف بحقوق الأكراد، والعمل على مشروع انفصالي لتأسيس وطن خاص بالأكراد .

2- الأكراد في مواجهة مشروع الدولة –الأمة التركي :

بعد إهمال الهوية الكردية في ترتيبات دستور قيام الجمهورية التركية الحديثة، حيث شرعت تركيا منذ بداية تشكيل الجمهورية التركية الجديدة في إتباع سياسة التتريك ، لمواجهة الحركة الكردية ، حيث جاء في تصريح لوزير العدل التركي السيد (E.Rozkurt) الصادر في يومية (Milliyet) لشهر أوت 1930 م إن كل من ليس لديهم أصولا تركية ليس أمامهم سوى أن يكونوا خدما وعبيدا ، وهنا برزت معارضة الأكراد لقيام تركيا حديثة مبنية على تعصب لهوية قومية تركية واعتبارها أساس الدولة ، و إهمال وجود الهوية الكردية ، حيث رأى القوميون الجدد بعد قيام الدولة التركية على اساس قومي ، أن أي حديث عن وجود شعب أو ثقافة تخالف ثقافة الشعب التركي سيؤدي حتما الى زعزعة وتهديد الوحدة الوطنية ، وهذا ما يوضح أن تركيا قد تعاملت منذ البداية مع المسألة الكردية على أنها مسألة أمنية. [20]

وقد تجلت مظاهر المواجهة بين الطرفين في قمع العديد من الانتفاضات الكردية في حقبتي العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي ، والتي كان من أبرزها تمرد جبهة استقلال كردستان (أزادي) (1923م-

1925م بقيادة الشيخ سعيد البيراني والتي ثارت ضد سياسة التتريك ، وثورة جبال أرارات (1927 م – 1931م) التي قادتها الرابطة الوطنية الكردية للإستقلال بقيادة إحسان نوري باشا الضابط السابق في الجيش التركي بهدف تصفية الوجود التركي من الأراضي الكردية، ثورة درسيم :(1936 – 1938) بقيادة سيد رضا زعيم درسيم ، الذي تمكن من إقناع العديد من العشائر الكردية لتشكيل جيش لمواجهة القوات التركية وقد اشتركت هذه الانتفاضات جميعها في هدف واحد وهو المطالبة بالاستقلال وتأسيس دولة خاصة بالأكراد، لذلك واجهتها الدولة التركية بكثير من الحزم واستعمال القوة العسكرية.[21]

وقد عرفت التوجهات التركية بعض اللين تجاه المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية ،خصوصا مع بداية التحول نحو التعددية سنة 1946 ، حيث تولى الحكم عصمت أنونو، بعد وفاة كمال أتاتورك سنة 1938م، وهذا ما جعل الأحزاب الناشئة تتقرب من زعماء القبائل الكردية، لجلب الأصوات الكردية حيث عمل حزب الشعب الجمهوري الحاكم على استمالة الأكراد لدخول الجيش، وصوت الأكراد لصالح الحزب الديمقراطي المعارض بقيادة سلال بيار أثناء الحملة الانتخابية لمجلس الأمة التركي سنة 1950م بعد الوعود التي قدمها لهم ، عن طريق تلبية مطالبهم ومنحهم الحقوق على قدر المساواة مع الأتراك، لكنه أخلف الوعود التي قدمها [22]؛ وقد تواصل مسلسل تهميش المكون الكردي خصوصا بعد الانقلابات العسكرية المتتالية لسنوات 1960م ، 1971م و1980 م والتي أراد من خلالها الجيش استرجاع مكانته التي تراجعت في فترات معينة، فكانت من نتائجها القيام باعتقال العديد من القادة والشخصيات الكردية في محاولة للقضاء على الحركة الكردية ، إلى جانب منع فتح المدارس وإصدار المنشورات والمطبوعات باللغة الكردية ، كما تم إنشاء مدارس خاصة لنشر الثقافة واللغة التركية في أوساط الأكراد، ، هذا التضييق على المكون الكردي والعمل على صهره بالقوة وحرمانه من أبسط حقوقه ، ساهم في بروز التيارات الراديكالية التي تدعو إلى إتباع العنف المسلح لتحقيق الاستقلال ، وأبرزها **حزب العمال الكردستاني** Kurdistan workers party (pkk) الذي تأسس في سنة 1978 م على يد **عبد الله اجلان** ذو التوجهات اليسارية الانفصالية، وقد مرت أهداف الحزب بمرحلتين :

– المرحلة الاولى : اعتمد فيها الحزب على التوجه الماركسي وتبني الخيار الانفصالي الذي يهدف الى انشاء كردستان الكبرى التي تضم جميع أكراد الشرق الأوسط ، وقد دخل الحزب في مواجهات دامية مع النظام التركي أسفرت عن الكثير من الضحايا والخسائر المادية .

– المرحلة الثانية : وكانت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز التحولات الديمقراطية في شرق اوروبا ، اين غير الحزب هدفه من إنشاء دولة مستقلة خاصة بالأكراد لى فكرة انشاء **اتحاد مجتمعات كردستان** Kurdistan Communities Unio (Kck) والتي هي إدارات محلية مرتبطة ببعضها البعض سياسيا وثقافيا ، هذا التوجه الجديد للحزب ساهم في تليين الموقف التركي خصوصا مع وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الاسلامية الى الحكم ، حيث سعى هذا الاخير الى فتح باب الحوار و توسيع تمثيل المكون الكردي في البرلمان ، حيث بلغ عدد النواب الاكراد المنتمين لحزب العدالة والتنمية 50 نائب منهم قياديين بارزين في الحزب، وتم رفع الحضر عن استعمال اللغة الكردية . [23]

وقد أحتلت عملية تسريع تنمية شرق وجنوب شرق الأناضول أولوية الحكومة ، حيث تم رسميا افتتاح 591 مشروعاً في مختلف المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والرياضية والسياحية في 2018 م وارتفع عدد الفصول الدراسية إلى 32 ألف فصل دراسي في مختلف مراحل التعليم ،كما زادت أعداد المستشفيات من 63 عام 2002 إلى 128 مستشفى ، وتم الشروع في محادثات بين الطرفين تحت عنوان "مشروع الوحدة والأخوة "، وتم الاتفاق على قيام الحكومة بإقرار حزمة من الإصلاحات الدستورية والقانونية تعيد للأكراد حقوقهم، مقابل قيام عناصر حزب العمال الكردستاني بإلقاء السلاح ، وتشكيل لجنة حكماء من الشخصيات العامة للترويج لفكرة الحل السياسي، وتم اختيار حزب الشعوب الديمقراطي كهمزة وصل بين الطرفين ، لصياغة خريطة طريق واضحة ومحددة المعالم للعملية السياسية ، وهي العملية التي توجت برسالة من عبد الله أوجلان خلال احتفالات عيد النيروز عام 2013 ، دعا فيها الحكومة التركية لحل المشكلة بالطرق السلمية ، إلا أن رفض الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني لفكرة المصالحة السياسية حال دون إتمام تلك المبادرة، خصوصا مع تأزم الوضع أكثر بدخول دول عظمى كروسيا و الولايات المتحدة في تأجيج الصراع مباشرة . [24]

3 نهاية عملية السلام بين حزب العمال الكردستاني وحكومة حزب العدالة والتنمية :

بعد سنوات عديدة من سعي تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية للوصول إلى تسوية نهائية للقضية الكردية مع حزب العمال الكردستاني عبر التفاوض ، تخلت الحكومة نهائيًا عن هذه السياسة منذ منتصف 2015 م إثر تفجيرات في مدينة سوروج استهدفت تجمعًا للأكراد وكانت من تنظيم الدولة الإسلامية داعش، وأعلن بعدها حزب العمال الكردستاني إنهاء عملية السلام ومواصلة الحرب مجددًا ، وشن الهجمات على المدن التركية ، وقد اتبعت الحكومة التركية على أثر هذه المستجدات ثلاث خطوات:

- الخطوة الأولى : الحفاظ على فكرة عدم وجود "محاور" كردي موثوق يدعو إلى السلام ويدين العنف، مما يعني نبذ فكرة إعادة التفاوض مع حزب العمال الكردستاني وحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد له.
- الخطوة الثانية : شن هجوم أمني وعسكري شامل ضد حزب العمال الكردستاني واتخاذ موقف قوي ضد حزب الشعوب الديمقراطي ، الذي يعتبر الذراع السياسي للحزب.
- الخطوة الثالثة : الانفتاح على الأحزاب والحركات الكردية الأخرى سواء كانت تدعم الحزب الحاكم أو تعارضه ، لإيجاد بديل كردي آخر من خلال إجراءات واستراتيجيات مختلفة منها :

– زيادة تمثيل الحزب الحاكم في محافظات جنوب شرق البلاد عن طريق تفعيل نشاط الأعضاء الأكراد المنتمين اليه .

– تشجيع الاندماجات والتكتل بين الأحزاب الكردية التي لها نفس الرؤى في حل المشكلة الكردية وتعارض منهج حزب العمال الكردستاني و ايديولوجية حزب الشعوب الديمقراطي .[25]

وكان من أهم أسباب إنهيار عملية السلام بين الطرفين :

1– وصول حزب كردي لأول مرة في تاريخ الجمهورية إلى البرلمان، بعد تجاوزه العتبة **البرلمانية** .% 10 وتكمن المشكلة بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية في نوعية حزب الشعوب الديمقراطي والذي يعد الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني ومن أشد المعارضين لحزب العدالة والتنمية .

2- حرمان حزب العدالة والتنمية لأول مرة من تحقيق الأغلبية البرلمانية التي تمكّنه من تشكيل الحكومة بمفرده ، مما يرغمه على تقديم تنازلات كبيرة قد تؤدي إلى فقدان الحزب لهامش المناورة وحرية صياغة القوانين وتعطيل المشاريع المستقبلية ، وهذا ما أدى الى إقرار النظام الرئاسي في أفريل 2017 م .[26]

رابعا – تأثير المعضلة الكردية على استقرار الدولة التركية وأفاق التسوية .

لقد كان لاستمرار الازمة الكردية منذ تأسيس تركيا الحديثة على أساس قومي متعصب للقومية التركية تأثيرا كبيرا على استقرار الدولة التركية وجوارها الإقليمي، خصوصا مع تردي الأوضاع الأمنية في دول الجوار وتزايد التدخلات الاجنبية في المنطقة، والتي تعمل على تأجيج الصراعات أكثر حسب مصالح كل طرف .

1- التأثير الأمني والاقتصادي للأزمة الكردية وانعكاساته على استقرار الدولة التركية :

تحول استمرار الأزمة الكردية إلى أزمة حقيقية وهاجس يهدد كيان الدولة وتماسكها المجتمعي، ويرهق اقتصادها ويعيق التنمية فيها، حيث خلفت المواجهات المسلحة بين حزب العمال الكردستاني و الحكومة التركية مالا يقل عن 30 ألف قتيل، وتدمير مئات القرى والمنشآت، الأمر الذي أدى الى إستنزاف مستمر لموارد الدولة، حيث تكلف هذه الخسائر خزينة الدولة حوالي 8 مليار دولار سنويا ،[27] وهذا ما انعكس على الاستقرار السياسي الذي عرف الكثير من الهزات السياسية ، حيث عرفت تركيا على مر عقود الكثير من الانقلابات وتغيير الحكومات الائتلافية بسبب فشل إدارة المعضلة الأمنية الكردية. [28]

وبالرغم من أن وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية إلى السلطة في سنة 2002 م وانفتاحه على الأكراد وإضفاء نوع من الشرعية على مطالبهم، كالاعتراف بحقهم في تعلم لغتهم والاحتفال بعاداتهم وثقافتهم ، ووضع حد لمقاربة "الكل – أمني " التي اعتمدتها المؤسسة العسكرية في تعاملها مع الاكراد منذ 1923 ، إلا أن هذه الخطوات لم تقنع المعارضين الاكراد وعلى رأسهم حزب العمل الكردستاني الذي قرر العودة إلى العمل المسلح ، حيث صرح في هذا الصدد رئيس حزب السلام والديمقراطية الكردي المعارض (عبد السلام ديميرتاش) في ديار بكر بأنه سيبدأ حملة للعصيان المدني ، من أجل تحقيق مجموعة من الشروط منها تعميم التعليم باللغة الكردية ، وهذا ما تسبب في تأجيل التوصل لحل نهائي ومرضي لجميع الاطراف في الوقت الراهن . [29]

2- آفاق تسوية القضية الكردية :

بالرغم من تعثر عملية السلام بين الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية والمعارضة الكردية بمختلف أطيافها وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني والتي ترجع لعدة أسباب أهمها :

- تراجع الحوار والتوافق الذي حصل بين حزب العمال الكردستاني والنظام التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية ، فالبر غم من تنازل الحزب عن هدف الاستقلال ودخوله في مفاوضات سلام مع تركيا ،إلا أن دخول حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ، والذي يعتبر من أشد المعارضين لسياسات حزب العدالة و التنمية، لقبة البرلمان واقتطاعه لمقاعد مهمة من حصة حزب العدالة والتنمية ، إلى جانب موقف تركيا السلبي من أكراد سوريا وخوفها من تمكنهم من تكوين دولة خاصة بهم في الشمال السوري كلها عوامل ساهمت في نسف بوادر حسن الثقة بين الطرفين .[30]

- التحالف القوي بين حزب الحركة القومية بقيادة دولت بهجلي و اردوغان ، وما يشكله من ضغط على هذا الأخير، فموقف حزب الحركة القومية أكثر وضوحاً وتشددًا في المسألة الكردية، فخلافاً للأحزاب السياسية التركية الأخرى، غالباً ما ينكر هذا الحزب وجود هوية كردية في تركيا، وبالتالي فهو يضغط للحد من حرية المناورة عند محاولة التوصل إلى تسوية نهائية على حساب القومية التركية، خصوصا أن أصوات الحزب كانت السبب الرئيسي في فوز أردوغان بالانتخابات الرئاسية لسنة 2018 م. [31]

- التدخلات الخارجية في المنطقة سواء كانت من الدول العظمى أو الدول الاقليمية ، والتي تريد خلط الأوراق كلا حسب مصالحه، فمع استمرار الحرب في سورية وغياب الاستقرار في العراق، وبوجود طموحات التوسع الايراني والتدخل الروسي المباشر في المنطقة ، ومع الانتشار الكبير للاكراد على مستوى عدة دول ودعم الولايات المتحدة الكبير لهم على حساب المصالح التركية ، صعب حتما من امكانية الوصول الى حلول جذرية ترضي جميع الأطراف ، مما ساهم في استمرارا لحلول الأمنية.[32]

ولكن بالرغم من تعثر عملية التسوية النهائية للمسالة الكردية والعودة للحلول الامنية فإن أفق الحل النهائي تبدو ممكنة لعدة اعتبارات مطمأنة منها :

– إدراك الطرفين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني بأن الحل الأمني غير فعال في حل الأزمة، لأنه لا الحكومة التركية قادرة على حسم الحرب عسكريًا ولا حزب العمال الكردستاني قادر على هزيمة الجيش التركي، خصوصا في ظل الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تكبدها الطرفان خلال أربعة عقود من الصراع وهذا ما يجعل إلزامية العودة إلى عملية السلام ضرورية للخروج النهائي من المأزق الأمني.

– الاستقرار النسبي في المشهد السياسي التركي والمرشح للاستمرار، خصوصا بعد إقرار النظام الرئاسي في 2017 م، وسيطرة الرئيس أردوغان على المشهد السياسي التركي بدرجة كبيرة، نظرا لما يمتلكه من كاريزما سياسية تجعله قادرًا على اتخاذ قرارت صعبة ومصيرية لايجاد حل نهائي لهذه الأزمة .

– الضغط الشعبي والنخبوي على الطرفين لإنهاء ملف العنف، خصوصا بعد النجاحات التي حققتها عملية السلام الأولى، والتي أنهت العنف بنسبة كبيرة وأكسبت العملية السياسية مصداقية، ونشرت جوًّا من التفاؤل ، نتج عنه تأييد شعبي مقبول.

– زيادة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الكردية، بهدف احتواءها وإبعادها عن الأفكار الإنفصالية التي يمكن ان يعاد الترويج لها من طرف العناصر المسلحة بحزب العمال الكردستاني وحلفائه في الشمال السوري وحدات حماية الشعب المدعومين سياسيا وعسكريا من الولايات المتحدة الأمريكية.والحلفاء الغربيين .[33]

– المتغيرات الإقليمية التي يمكن أن تساهم في تقوية الموقف التركي وإقناع حزب العمال بالالتزام بالعملية السلمية، كتحسن العلاقات بين أنقرة وإقليم كردستان العراق، وبروز آفاق الحل السياسي في سوريا، وثبات الموقف التركي المتريث إزاء الانخراط والتورط في معارك برية في كل من سوريا والعراق، فضلًا عن تحسن متوقع على المدى البعيد في العلاقات التركية–الروسية نتيجة وقوف تركيا على الحياد في الصراع الدائر بين الغرب وروسيا [34].

خاتمة :

نستخلص مما سبق ان قدرة الدولة على المحافظة على طابعها الايديولوجي القومي في مواجهة مكوناتها المجتمعية الداخلية تحكمه عوامل سلوكية ، مرتبطة أساسا بعلاقات التفاعل بين الدولة التي تملك سلطة الاكراه واستعمال القوة والعنف ، والجماعات العرقية التي لها القدرة على المراوغة والاحتجاج والتمرد للتحقيق مطالب الاعتراف بهويتها ضمن مجتمع اوسع او اعطائها حق تقرير المصير ، سواء بالحكم الذاتي او الانفصال، هذا كله في عالم معولم انتهك سيادة الدول وحد من نفوذها وتأثيرها على مكوناتها المجتمعية وقد شهدت تركيا الكثير من التحديات، نتيجة تبنيها للايديولوجية القومية المتعصبة للقومية التركية والحلول الأمنية في مواجهة النزعة الانفصالية العرقية للاكراد ، مما ساهم في استمرار هذه المعضلة لعقود من الزمن دون التوصل لحل جذري لها ، وعلى هذا الأساس توصي الدراسة لحل الازمة الكردية :

بوجوب تبني مقاربة شاملة ترتكز على الاعتراف بحقوق مختلف المكونات العرقية في اطار دولة ديمقراطية منفتحة على الجميع ، يكون أساسها الديمقراطية التوافقية ، وبعيدة على هيمنة الطابع الايديولوجية القومي لسمو الجماعة الكبيرة المسيطرة ، مع الحرص على زيادة مشاريع التنمية في المناطق المهمشة لإبعادها عن تأثير الافكار الانفصالية المتطرفة .

الهوامش :

[1] -William Wallace, « rescure or retreat ? the nation state in Western Europe » , Political Studies ,1994.p46.

[2]- هوبسباوم اريك ،العولمة والديمقراطية و الارهاب ، ترجمة أكرم حمدان (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009) ، ص 117.

[3]- هيوا حاجي ديلوني ، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية (أربيل : مؤسسة موركياني للبحوث والنشر ، 2008) ، ص8.

[4]- حسام الدين علي المجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ، جدلية الاندماج والتنوع (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص112.

[5]– صورية براك ، " دور الأزمة المؤسسية للدولة – الأمة في إحياء النزعة القومية العرقية " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 10 (2017)، ص ص 215- 216 .

[6]– حسام الدين علي المجيد ، مرجع سابق ، ص ص 114- 115.

[7]– براك ، ص 217.

[8]– سيد المين ولد سيد عمر الشيخ " الدولة القومية والهوية القومية زمن العولمة " مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، مجلد 6 ، العدد 2 (2021)، ص ص 80-81.

[9] - Peter Vermeersch , Theories of ethnic mobilization: overview and recent trendsWorking Paper, No. 3 September 2011,p4.

[10]– مخلوف ساحل " إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة " مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 10 (2010) ، ص110.

[11]- براك ، ص 217 .

[12]– محمد سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، ط3 (بيروت : دار النفائس ، 2012) ، ص549.

[13]– المرجع نفسه ، ص 552.

[14] – زينب إيكن ، سميرة ناصري ، "تأثير الأزمة الكردية على الأمن الهوياتي في تركيا". مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، مجلد 8 ، عدد 2 (2021) ، ص ص 631 - 632

[15]– خيرة ويفي ، "تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي" ، رسالة ماجستيير (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2004) ، ص 70.

[16]– إيكن ، ناصري ، ص632.

[17]– المرجع نفسه ، ص627.

[18] - Anthony H.Richmond « Ethnic Nationalism and Post-Industrialism» ,in Hutchinson and Smith eds , Nationalism ,p292.

[19] -Yesim Bayar ، "Turkish Nation-Building Process: An Analysis of Language, Education, and Citizenship Policies during the Early Republic (1920-1938)" PhD thesis ،(Department of Sociology McGiIl University, Montréal June 2008) , p 5.

[20] – ويفي ، ص 86.

[21] – المرجع نفسه ، ص87.

[22] – عبد الحكيم عموش، " **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات** :دراسة نموذج القضية الكردية "، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر .، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1994) ، ص142 .

[23] – إيكن ، ناصري ، ص ص ، 634 – 635 .

[24]– صالحة علام ، "ماذا قدم العدالة والتنمية لإنهاء الصراع المسلح وحل المشكلة الكردية ؟ "، الجزيرة 2021/10/15 شوهد في 27 /2022/03 ، أنظر:

https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2021/10/15

[25]– عماد قدورة ، "المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا ". مجلة سياسات عربية ، العدد 33 ، (جويلية 2018) ، ص 23.

[26]– المرجع نفسه ، ص 24 .

[27] – نعيمة خطير ، السياسة الأمنية التركية تجاه المسالة الكردية (2002–2014) الثابت والمتغير . (قسنطينة : ألفا للوثائق ، 2019) ، ص 129.

[28] – المرجع نفسه ، ص127 .

[29] – عقيل محفوض ، تركيا والأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ؟ (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2012 ، ص 69.

[30]– عمار عباس محمود ، القضية الكردية – اشكالية بناء الدولة . (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2016) ص 202.

[31]– سونر جاغابتاي ، حزب تركيا القومي: "صانع ملوك" يمكن أن يسبب المتاعب ، شوهد في 2023/03/12م أنظر: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hzb-trkya-alqwmy-san-mlwk-ymkn-ysbb-almtab.

[32]– خطير ، ص 140.

[33]– صالحة علام ، ماذا قدم العدالة والتنمية لإنهاء الصراع المسلح وحل المشكلة الكردية؟ شوهد في 2023/03/10 م ، أنظر :

https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2021/10/15/ماذا-قدم-العدالة-والتنمية-لإنهاء.

[34]– سعيد الحاج ، عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق ، شوهد في 2023/03/12 م ، أنظر :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611965618119165.html.